مجلة كلية
الدعوة الإسلامية

العدد الثالث عشر
1996

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1425 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1996 أفرنجي

المنهج العلمي عند العرب

أبحاث منقودة

العامل النحوي في ميزان النقد

تراجم من الفكر الغربي

أثر ابن مضاء القرطبي في حركة تيسير النحو

د. حازم سليمان الحلي

الأثر الذي أحدثته ثورة ابن مضاء القرطبي

كانت ثورة ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) في كتابه (الرد على النحاة) قويةً مدويةً لكنها لم تحدث أثراً في زمانها ولم تؤثر في النحاة اللاحقين، فقد استمر التأليف في النحو يراوح بين الموسوعات والمختصرات ومنهم من يغالي في الصناعة، ولا تنكر الجهود التي قدمها النحاة للنحو على نحو ما رأينا من مؤلفات ابن الحاجب (ت 646هـ) وابن مالك (ت 672هـ) والرضي الاستراباذي (686هـ) وابن هشام (ت 761هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) والدماميني (ت 827هـ) والسيوطي (ت 911هـ) والأشموني (ت 929هـ) وغيرهم.

ولم تظهر أثرُ صيحةِ ابن مضاء إلا في أوائل القرن العشرين فَتَنَبَّهَ العلماءُ

واستخرجوا كتاب (الرد على النحاة) من تحت الأطمار ثم قدمه الدكتور طه حسين في إحدى جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة مشيراً إلى أنَّ ابنَ مضاء أَندلسي غربي، ولو أتيح للغربِ أن يستمر في نقده لمناهجنا الشرقية لأدى ذلكَ إلى تغيير جوهري في نمط الحياة عند العرب[1].

ومن أقدم المحاولات العملية لتيسير النحو في العصر الحديث ما قام به حفني ناصف وجماعته بوضعهم كتاباً أسموه (قواعد اللغة العربية) في أربعة أجزاء لتلاميذ المدارس جاءَ خالياً من مصطلحات الفلسفة والمنطق والتعليلات والشروح والقياس واعتمدوا الطريقة القياسية بتقديم القاعدة ثم إيراد الشواهد والأمثلة، وعلى الدارس استيعاب القاعدة وحفظ الشواهد[2].

ثم ألف بعد ذلك الأستاذان علي الجارم ومصطفى أمين كتاب النحو الواضح واتَّبعا فيه الطريقة الاستنباطية بتقديم الأمثلة ومناقشتها واستنباط القاعدة منها ولا فرقَ غير هذا بين عملهما وعمل الأستاذ حفني ناصف وجماعته[3].

وفي خطوةٍ جريئة أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه «إحياء النحو» ونشره سنة 1937م وقدم الدكتور طه حسين لهذا الكتاب وأثنى على مؤلفه وهو الذي اختار له الاسم «إحياء النحو». والكتاب قائم على فكرة هدم نظرية العامل التي فُتن بها النحاة المتأخرون وطبقوها في جميع أبواب النحو[4] وجلُّ ما وضعه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه مأخوذ من كتاب «الرد على النحاة»[5].

يقول إبراهيم مصطفى: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة وتخليص النحو من هذه النظرية هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يُسعى إليه ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة

---

(1) دروس في كتب النحو: 172.

(2) الاتجاهات الحديثة في النحو مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية: 70 والدراسات اللغوية في العراق: 148، والنحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 443.

(3) النحو ومناهج التأليف والتحليل: 458 وابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية: 148.

(4) الدراسات اللغوية في العراق في العصر الحديث: 149.

(5) تيسير النحو التعليمي: 27 والنحو ومناهج التأليف والتحليل: 458 وابن مضاء القرطبي: 149.

بعدما انحرف عنها آماداً وكاد يصدُّ الناسَ عن معرفةِ العربية وذوق ما فيها من قوةٍ على الأداءِ ومزية في التصوير[6]».

وكرّر الأستاذُ إبراهيم مصطفى ما قاله ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) من قبلُ بأنَّ النحاة بالتزامهم نظرية العامل أضاعوا العناية بمعاني الكلام وهو يرى أنَّ النحاة كانوا يهتمون بأواخر الكلمة حتى صار هَم النحاة ـ كما يقول ـ منصباً على حركة أواخر الكلمات فضاق بحال البحث النحوي. وكان على الأستاذ إبراهيم مصطفى ألاّ يحشرَ سيبويهِ مع هؤلاءِ النحاة فإنَّه في الكتاب الذي أخذ ما فيه عن شيخه الخليل (ت 175هـ) كان يدرس ما يحتمله الشعر ويأخذ بالقراءات القرآنية ويحترمها وهي عنده لا تخالف لأنها السنة[7] وكان في أثناء حديثه يتعرض لكثير من المسائل البلاغية التي فُصِلتْ في القرون المتأخرة فصلاً تعسفياً عن قضايا النحو العربي[8] وهذا الفصلُ مما أفقد النحو وسامته التي كان عليها أيام الخليل (ت 175هـ) فالمبرد في الكامل وابن جني (ت 392هـ) في الخصائص والزمخشري (ت 538هـ) في الكشاف ما كانوا يبحثون في أواخر الكلم فحسب، صحيح أن النحاة اهتموا بدراسة أواخر الكلم ولكن الحقَّ الذي يجب أن يقال أنهم اهتموا بمسائل أخرى غير أواخر الكلمة.

ويعتقد الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ بعض النحاة خرجوا على سيبويه وَيَعُدُّ منهم أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) لكنَّ أبا عبيدةَ لغوي وليس نحوياً أما عبد القاهر الجرجاني فهو نحوي بلاغي فهو صاحبُ المقتصد في شرح الإيضاح[9] وهو صاحب دلائل الإعجاز وهو في الوقت نفسه صاحب كتابِ العواملِ المئة وهو صاحبُ نظرية النظم. والنظم عِندَهُ تَوخي معاني النحو بين الكَلِمِ وكان عملُهُ في دلائل الإعجاز محاولةً لكشف البيان عما في قواعدِ النحو. فالنحو عنده يبرز الأسرار البيانية والبلاغية في

---

(6) إحياء النحو: 31 ـ 32.

(7) الكتاب: 1/ 148.

(8) النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 459.

(9) حققه الدكتور كاظم بحر المرجان ونشره في العراق.

التركيب اللغوي وبالتالي لم يخرج صاحبُ كتابِ العواملِ المئة عبد القاهر الجرجاني على سيبويه[10]

يقوم كتابُ الأستاذ إبراهيم مصطفى إحياءُ النحو على أساسين:

1 ـ هدم نظرية العامل: وهي مسألة أخذها عن ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة وتقدم الحديثُ عنها بما فيه الكفاية، ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ النحاة في هذه النظرية تأثروا كل التأثرِ بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعةً بينهم فقالوا: عرضٌ حادثٌ لا بدَّ له مِن مُحدث وأثرٌ لا بدَّ له مِن مؤثر ولم يقبلوا أن يكون المتكلمُ محدثَ هذا الأثر[11].

ولكننا في معرض الرد على (الرد على النحاة) أثبتنا أنَّ سيبويه في الكتاب[12] وابن جني في الخصائص[13] كانا يذهبانِ إلى أن المتكلم هو محدثُ هذا الأثر[14] فما الذي أزعج الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي أراد إحياءَ النحو بعد موته!!

2 ـ إلغاء الفتحة من علامات الإعراب وجعل الضمة علمَ الإسناد والكسرة علمَ الإضافة.

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: «فأما الضمة فإنها علم الإسناد ودليلُ أن الكلمة يراد أَن يسندَ إليها ويتحدَّثَ عنها. وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباطِ الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداةٍ أم بغير أداة كما في: كتابُ محمدٍ والكتابُ لمحمدٍ.

ولا تخرج الضمةُ ولا الكسرةُ عن الدلالةِ على ما أشرنا إليه إلا أن يكونَ ذلكَ لبناءٍ أو نوعٍ من الاتباع.

أما الفتحةُ فليست علامة إعرابٍ ولا دالة على شيءٍ بل هي الحركة الخفيفة

---

(10) النحو العربي مناهج التأليف والتحليل: 490

(11) إحياء النحو: 31 ـ 32.

(12) الكتاب: 1/ 79.

(13) الخصائص: 1/ 48 و109 و110 و125 و150 و249 و373 و2/ 492.

(14) ناقشنا ذلك في بحثنا تيسير النحو عند النحاة حتى زمن ابن مضاء ص15 و17 و23.

المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلكَ فهي بمنزلة السكون في لغةِ العامة.

فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقيةً من مقطعٍ ولا أثراً لعاملٍ من اللفظ بل هما من عملِ المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام فهذا جوهر الرأي عندنا، وخلاصة ما نسعى في تفصيله وتأييده[15]».

فالضمة عنده علامة الإسناد وحشد تحت لوائها المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان فلما وصل إلى المنادى المبني على الضم مثل: يا زيدُ توقف عنده ثم فكر فقال: إنَّ الضمةَ ليست علامة إسنادٍ وإنما المنادى المفرد حُرِمَ من التنوين الدال على التنكير فَضُمَّ فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وتعليلُهُ هذا لا يسلمُ وذلكَ لأنَّ العلم ما عدا الممنوع من الصرف ينون ولا يمكنه أن يقولَ إنَّ تنوينه علامة تنكير وهو يفترض مجرد افتراض أن الضمَّ كان فراراً من شبهة الإضافة وبذلك يكون الأستاذ إبراهيم مصطفى قد وقع في ما وقع فيه النحاة من قبلُ عندما افترضوا العلة والمعلول فما الذي فعله إذاً؟

وَيَرِدُ عليه اسم «إنَّ» فهو منصوب مع أنه مسند إليه وعلى قاعدته التي وضعها حقه الرفع.

فلجأ إلى بعض ما تشبَّث به وما يظنُّ أنَّهُ دليلٌ وذلك بأنَّ اسم إنَّ جاءَ مرفوعاً في سورة طه في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[16] وعطف عليه بالرفع في آيةِ سورةِ المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[17].

أما الآية الأولى ففي المصحفِ كما قرأ حفص عن عاصم ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ بتحفيف «إنْ» والقراءة التي احتج الأستاذ إبراهيم مصطفى للنحاة فيها كلام فقد خرَّجَها أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ) على أنها

---

(15) إحياء النحو: 50 ـ 51.

(16) سورة طه: 20/ 63 وتمامها: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾. ينظر في الكشف عن وجوه القراءات: 2/ 99 والحجة لابن خالويه: 244.

(17) سورة المائدة: الآية: 69.

حرف جواب بمعنى نعم[18] وعليه قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

ويقلن: شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلتُ إنه[19]

ومنه أنَّ أعرابياً قال لعبد الله بن الزبير: لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ

فقال ابن الزبير: إنَّ وراكِبَها[20].

على أن آلافَ الشواهدِ من الشعر والنثر تشهد بنصب اسم إنَّ فلم تعد الآية بعد هذا حُجّةً بيد الأستاذ إبراهيم مصطفى.

أمّا الشاهد الثاني الذي قدمه من الحديث النبوي الشريف فإن النحاة يقفون متحفظين من الاستشهاد بالحديث النبوي لاحتمال أن يكون أحياناً منقولاً بالمعنى لا بالنصّ وأنّ بعض رواة الحديث من غير العرب فوقَع في ما نقلوه لحن[21].

وقرأ أبو عمرو بن العلاء الآية: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[22] وهي القراءة التي رغب عنها الفراء[23].

أما الآية الثانية التي قدمها الأستاذ إبراهيم مصطفى دليلاً على العطف بالرفع على اسم إنَّ فإنَّ النحاة خَرَّجُوها على عطف الجُمل. هكذا: الصابئون: مبتدأ خبره كذلك أيضاً على التقديم والتأخير[24] وإذا كان الدليل له وجه إعرابي آخر فلا يقوم دليلاً، وعلى ذلك لا يبقى للأستاذ إبراهيم مصطفى دليل يبني عليه رفع اسم إنَّ وتبقى قاعدته بأنَّ الضمة علم الإسناد منقوضةً بالمنادى واسم إن[25].

وعلامة الإعراب الثانية عند صاحبِ إحياءِ النحو الكسرة التي سببها

---

(18) معاني القرآن للأخفش: 1/ 115 وشرح المفصل: 8/ 78

(19) ديوانه: 66 والكتاب: 3/ 151 وشرح المفصل: 8/ 78 والشريف الرضي وجهوده النحوية: 96.

(20) شرح المفصل: 8/ 78 والبسيط في شرح الكافية: 2/ 730.

(21) الاقتراح للسيوطي: 40 ـ 44.

(22) معاني القرآن للفراء: 1/ 183.

(23) المصدر السابق: 1/ 293 ـ 294 ومجمع البيان: 16/ 110 والكوفيون والقراءات: 52 ـ 53.

(24) الكتاب: 2/ 155 ومجمع البيان 6/ 156 وشرح المفصل: 8/ 69 ـ 70.

(25) تيسير النحو التعليمي: 29.

الإضافة وهي تسميةٌ أطلقَها سيبويه[26] عليها وتسالم عليها النحاة وهناك مَن يراها تسمية غير مألوفة[27].

ولا يعربُ غير المرفوع والمجرورِ فلا إعرابَ للمفعولِ به ولا للمفعولِ المطلقِ والمفعولِ مَعَهُ والمفعولِ لأجلهِ والظرفِ والحالِ والتمييز والاستثناءِ، وهو أمرٌ يسبب للناشئةِ إرباكاً ويضيع عليهم كثيراً من المعاني ولا يمكنهم معه التمييز بين هذه الأبواب فهي كلها لديهم سواء وحركتها للخفةِ فقط.

وينتقل إلى الحديث عن علامات الإعراب الفرعية، وهي الواو في الأسماءِ الستة وجمع المذكر السالم نائبةً عن الضمة، والألف في المثنى نائباً عن الضمة والياء في الأسماء الستة نائبة عن الكسرة وفي الجمع المذكر السالم نائبةً عن الفتحةِ والكسرةِ، والفتحةُ نائبةً عن الكسرة في الممنوع من الصرف والكسرة نائبة عن الفتحة في الجمع المؤنث السالم.

وهو ينفي وجودَ علاماتٍ فرعية وهذه الحروف عنده نائشة عن إشباع المد بصوت اللين القصير فالواو ضمة ممطولة والألف فتحة ممطولة والياء كسرة ممطولة وهذه الأسماء معربة بالحركات وهذا ما ذكره المازني (ت 248هـ) والزجاج (ت 311هـ) من المتقدمين[28].

فالأسماء الستة ما عدا (فو) و(ذو) تبدأ بحرفٍ حلقي ويرى أن الحرف الحلقي ضعيف في المخرج فاحتاج إلى إشباع حركته أما (ذو) و(فو) فإنهما على حرفٍ واحدٍ ولا تستقيم الكلمة على حرفٍ واحد فقد أُعطي هذان الاسمان الواو والألف والياء بإشباع الحركة. وإذا كانت الهمزة التي تبدأ بها الأسماءُ الأربعة الباقية من الأسماءِ الستةِ ضعيفة فهي مهتونة مضغوطة إذا رُفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف[29] كما يقول الخليل وهي عند سيبويه نبرة في الصدر تخرج

---

(26) الكتاب: 1/ 420.

(27) تيسير النحو التعليمي: 29.

(28) همع الهوامع: 1/ 145.

(29) العين: 1/ 52 والخليل رائد علم الصوت بحث للدكتور حازم الحلي مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج2 مجلد 68 1993م ص197.

باجتهاد[30] فإن باقي الحروف كالعين والحاءِ والخاءِ ليست ضعيفةً بل العينُ أولُ الحروفِ نصاعةً[31]. وهذه الحروف شملها حكم الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي عممه على جميع حروف الحلق والتعميم آفة العلم.

ويعترضه رفعُ المثنى بالألف والألف عند النحاة علامة إعراب فرعية نائبة عن الضمة ولا يجد له تعليلاً فيتهمه بأنه شاذ[32].

ويسكت عن نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرةِ نيابةً عن الفتحة ولا ندري فيما إن كان حشره مع المثنى فعده شاذاً أيضاً.

أما الاسم الممنوع من الصرفِ فهو مجرور بالفتحةِ نيابةً عن الكسرة عند النحاة وخرّجهُ الأستاذ إبراهيم مصطفى على أنّه حُرِمَ التنوين فشابه المضاف إلى ياءِ المتكلم فأعرب بالفتحةِ فراراً من شبهة الإضافة[33] وهو تعليل فيه تمحل. فالاسم عنده إذا حُرِمَ التنوين في المنادى المفرد العلم مثل: (يا زيدُ) فَرَّ به إلى الضم وإذا كان ممنوعاً من الصرفِ يفرُّ به إلى الفتحةِ مثل (سلمتُ على إبراهيمَ) فلماذا اخترنا الضم؟ ولماذا اخترنا الفتح؟ لم يُفصح صاحبُ إحياءِ النحو عن السبب وتلك اعترافات أخرى ترد على الأستاذ إبراهيم مصطفى هي دليل على أنَّ قواعده لم تسلم من اعتراض.

وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى بناء صرح جديدٍ للنحو وفق المنهج الذي افترضه فدرسَ بعض الأبوابِ النحوية على هذا المنهج كبابِ التوابع ولا وظن والاشتغال والمفعول معه والممنوع من الصرف.

فذهب مثلاً إلى إخراج العطف من التوابع لأنه لا يراه مكملاً لما قبله ولا كالمكمل له وهو عنده ليس مثل النعت والتوكيد والبدل ولا مسوغَ لإخراجه من التوابع لأنه فعلاً تابع لما قبله في إعرابه ورضى لو أنه أخرجه واكتفى بل أدخل مكانه الخبر وجعله تابعاً للمبتدأ فلما واجه خبر كان المنصوب الذي لم يتبع

---

(30) الكتاب: 3/ 548 والخليل رائد علم الصوت: 197.

(31) العين ـ المقدمة ـ: 1/ 17 والمزهر: 1/ 90.

(32) إحياء النحو: 113.

(33) نفسه: 112.

اسمها في إعرابه أجاب إجابةً غير شافية، ولو أخذَ برأي الكوفيين من أن المنصوب بعد كان حال[34] وليس خبراً لِكانَ لأخذ بالأوجه.

واعترض الأستاذ إبراهيم مصطفى اسمُ إنَّ المنصوب وخبرها المرفوع وكيف يكون الخبرُ تابعاً للاسم؟ فعاد إلى التمحل السابق مِنْ أَنَّ اسم «إنَّ» يعرب مرفوعاً أحياناً وَتلكَ حجةٌ لم تسلم لهُ ـ كما رأينا ـ وفي حديثه عن لا النافية للجنس يجعل الاسمَ المنصوبَ بعدها لا يحتاج إلى تنوين لاستغراق النفي وهو أمر أَعطى الاسم ضرباً من التعريف لم يَعُدْ مَعَهُ محتاجاً إلى التنوين الذي هو علم التنكير.

وله حديثٌ مسهبٌ عن بابِ الاشتغالِ ويرى أنَّ الاسم السابقَ للفعل إذا كان مُتَحَدَّثاً عنه رُفِعَ، وإذا كان الفعل هو المُتَحدّث عنه نصب ولكننا وجدنا ابن مضاء (ت 592هـ) قد وضع قاعدة أوضح: هي أنَّ الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متّصل بالمنصوب مثل: زيداً رأيتُهُ أو رأيتُ أخاهُ نصب وإلاَّ رُفِع لأنه في مكان رفع[35]، ويتعين النصبُ في المفعول بهِ إذا قصدتَ المعية مثل: استوى الماءُ والخَشَبَةَ.

وَجَعَلَ الأستاذ إبراهيم مصطفى آخر كتابهِ ينتهي بفصلٍ واسع عن الممنوع مِنَ الصرف وقرر أنَّ الأعلامَ إنما منعت من الصرف لخلوها من التنكير ولا يُقبَلُ منه هذا الافتراض لأن غيرها من الأعلام المنونة لا يقول أحدٌ بأن التنكيرَ سرى إليها، ويقول: إنَّ أُخر وَثُلاثَ ورباع وغيرها من الصفات إنما منعت من الصرف لِمَا تحمل من نية التعريف وإنّ أكبر وأصغر إنما منعتا من الصرف لمصاحبتهما (مِن) وكأن ذلكَ نوع من التعريف وكذلك صيغة منتهى الجموع إنما مُنِعَت من الصرف لما فيها من معنى التعريف، وكل ما ذكره مجرد خيال غير مقنع وهو لا يختلف عن تخيلات القدامى التي رفضها وجاءَ بالبديل عنها وإذا بالوليد يحمل ملامح أبيه وعنده أنَّ غضبان لا ينون لزيادة الألف والنون لأنَّ التنوين نون أخرى وقاعدته لا تطّرد لأن ندماناً مؤنثه ندمانة ينون مع زيادة الألف والنون فيه.

---

(34) همع الهوامع: 1/ 145.

(35) تيسير النحو حتى زمن ابن مضاء القرطبي ـ بحث للدكتور حازم الحلي ص22.

هكذا أقام الأستاذ إبراهيم مصطفى صرحاً للنحو بناه للناشئة وكان يقصد إلى تيسير النحو فأحدث كتابه «إحياء النحو» أثراً فيمن بعده حيث تأثر به جماعة وردَّ عليه آخرون.

ولم يسلم كتابه من النقد فقد ردَّ عليه كثيرون في مقالاتٍ وأحاديثَ إذاعية وفي مقدمتهم الأستاذ محمد أحمد عرفة الذي أصدر كتاباً أسماه «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» وطبع بمطبعة السعادة عام 1937م أي السنة التي صدر فيها كتاب «إحياء النحو» حاكمه فيه وبين ما رآه من خطأ وَقَع فيه فالتقدير الذي رفضه إبراهيم مصطفى يرى عمر أحمد عرفة أن المعنى هو الذي اقتضى التقدير حتى على تقدير أن ليس في اللغة العربية إِعراب[36] ويستوقفه أمام إعراب المثنى بالألف والياءِ فعجز عن حل إعرابه وتعليله[37] واستمرت المحاولات الجادة على طريق التيسير ومن ذلك ما حصل في مصر عام 1938م عندما أصدر بهي الدين بركات وزير المعارف المصري أمراً بتشكيل لجنة مهمتها إعداد منهج في النحو والبلاغة لطلاب المدارس مؤلفة من: الدكتور طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى ومحمد أبو بكر إبراهيم وعبد المجيد الشافعي[38] وشخصت اللجنة أسباب العسر في النحو بما يلي:

1 ـ وجود فلسفة حملت القدماء على الافتراض والتعليل.

2 ـ إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في المصطلحات.

3 ـ تعمق علمي مبالغ فيه باعد بين النحو والأدب[39].

وعلى ضوءِ هذا التشخيص وضعت اللجنة تقريرها الذي رأت فيه علاجاً لما تعنيه اللغة العربية والذي يتلخص في: الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي وجعل علامات الإعراب كلها أصلية من حركاتٍ وحروف لا تنوب

---

(36) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 93.

(37) نفسه: 189.

(38) الدراسات اللغوية في العراق: 151 والنحو العربي: 445.

(39) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية: 6/185 والدراسات اللغوية في العراق: 151 والنحو العربي: 445.

علامة عن أخرى وتوحيد علامات الإعراب والبناء واستبدال مصطلح المسند والمسند إليه بالموضوع والمحمول وهما مصطلحان منطقيان وإلغاء الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً ودراسة موضوعات التعجب والإغراء والتحذير على أنها تمثل أساليب اللغة العربية وترك المبحث الصرفي لأنَّ اللجنة ترى فيه إرهاقاً للمبتدئين وتترك دراسته لمن أراد التفقه في اللغة[40].

أُرسلت مقترحات اللجنة إلى المجمع اللغوي في القاهرة وإلى المؤسسات والهيئات العلمية داخل مصر وخارجها لدراستها فَقُبلت من قبل بعضها ورُفضت من قبل بعضها الآخر[41].

أَمَّا المجمعُ اللغويّ في مصرَ فقد شكل لجنةً لدراستها فأَقرَّتْ بعضها ورفضت بعضها وأقرَّ المجمع عام 1945م ما أقرته اللجنة ووافقَ على المشروع[42] بعدما خَصَّصَ له خمس جلسات هي الرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة[43].

ألغتِ اللجنة نظرية العاملِ واختصرتِ المباحثَ النحوية وأبعدت المباحث الصرفية عن طلابِ المدارس وأَجَّلَتْ دراستها للمختصينَ. وأخطر عمل اقترحته اللجنة إبعاد المبحث الصرفي عن الطلاب مع أنَّ الحاجةَ إلى الصرفِ أكثر من الحاجةِ إلى النحو لأنَّهُ يتعلق ببنية الكلمة بينما يتعلق النحو بعلاقةِ الكلمة بأختها وكان الدرس النحوي يومَ وُلِدَ يبدأ بالصرفِ قبل النحو وفي كتاب سيبويه ما يشير إلى أن الخليل شرح لتلاميذهِ المسائل الصرفية قبلَ النحوية عندما يحيل عليها سيبويه في كتابه، ثم بعد ذلك بدأ الناسُ يميلون إلى النحو أكثر فقدموه على الصرف، والمسائل الصرفية والصوتية التي وُضِعَت في آخر كتاب سيبويه جديرة بأن تدرس أولاً ثم تدرس مادةُ الكتاب الأخرى.

---

(40) مجلة مجمع فؤاد الأول: 6/ 180 ـ 190 والدراسات اللغوية في العراق 151 والنحو العربي: 451.

(41) أصدر الباحث العراقي الشيخ محمد الجواد الجزائري كتابه «نقد المقترحات المصرية في تيسير العلوم العربية» يرد فيه المقترحات ويفندها.

(42) الدراسات اللقوية في العراق: 151.

(43) النحو العربي: 452.

المهم أن هذه المقترحاتِ التي تقدمت بها اللجنة ناقشها الباحث العراقي الشيخ محمد الجواد الجزائري مناقشةً علميةً وردَّ المقترحاتِ جميعها[44] وتتابعتِ الجهود لتيسير النحو وفي المؤتمر الثقافي الأول لجامعة الدولِ العربية المنعقد في بيروت عام 1947م بحضور ممثلين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق رأى المؤتمرونَ أنَّ قواعد اللغةِ العربيةِ من نحو وصرفٍ وإملاءٍ تحتاج إلى تيسير وتبسيط يقربانها من مداركِ الطلابِ على ألا يمسَّ بحالٍ من الأحوالِ جوهر اللغة فألفت لجنة لوضع منهج النحو والصرف والإملاء للصفوف الابتدائية والثانوية ووضعت اللجنة مقترحاتها بهذا الخصوص وكانت تسعى إلى التيسير[45].

وفي المؤتمر الأول لمجامع اللغة العربية المنعقد في دمشق عام 1956م الذي ضمَّ ممثلين عن المجامع في مصر وسوريا والعراق انبعثت منه لجنة دراسة الوسائل الرامية إلى ترقية اللغة العربية فاهتمتِ اللجنة بدراسة ما وصلت إليه المجامع الثلاثة في تيسير الخط والكتابة ثم درست اللجنة مقترحات المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الدول العربية التي سَبَقَ أن أعدتها وزارة المعارف المصرية فناقشتها وَعَدَّلتْ فيها ثم أقرتها بعد أن أضافت إليها أموراً ومنها التمرين على الميزان الصرفي على أن يؤلف كتابٌ لشرح هذه المقترحات وعرضتْ مقترحات تيسير القواعد هذه على المؤتمر في جلسته الختامية فرأى أن فيها حاجةً إلى مزيد من البحث وأجَّلها إلى مؤتمر مقبل[46].

لقد تعالتِ الأصوات تطالب بالتيسير واختلفت أساليب التيسير فهناك أغلبية تقول إنَّ النحو صار عسيراً يجدُ الدارسون في فهمه صعوبةً وصار كلٌّ يعمل على شاكلته ينادي بالإصلاح ثم يقترح أُسلوباً يقصد به إلى التيسيرِ وفي الغالب كانت الدعوات صادقةً والأساليب صحيحةً ولكنَّ في بعضها نكوصاً ورِدَّةً ودعوةً إلى العامية ووجدنا من يدعو إلى استبدال الحروف العربية بغيرها أو يدعو

---

(44) ينظر في كتاب: نقد المقترحات المصرية في تيسير اللغة العربية.

(45) ينظر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 23 (1948م) ص 139 ـ 157 والدراسات اللغوية في العراق: 153.

(46) المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية: 263 وما بعدها. والدراسات اللغوية في العراق: 154.

إلى إلغاءِ قواعدِ الإعراب وتسكين أواخر الكلمات[47] وهو يحسب أن في ذلك تيسيراً وإنما ذلك هدمٌ ونحن نقصد إلى البناءِ وتقويمِ ما اختل من أساليب تدريس العربية.

فقد دعا جميل صدقي الزهاوي عام 1896م إلى اتخاذ حروفٍ جديدةٍ غير الحروف العربية المستعملة ورسم لها رموزاً وعدَّ مشروعه هذا من باب تيسير الخطِّ وإصلاحه وأسماه: الخطَّ الجديد[48].

ودعا جرجس الخوري المقدسي أحد أساتذة اللغة العربية في جامعة بيروت الأمريكية إلى تسهيل قواعد اللغة العربية في مقال نشره بعنوان «العربية وتسهيل قواعدها»[49] وذلك عام 1904م وكان يرى حذف باب الممنوع من الصرف وعدم إعمال الأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل ورفع الاسم والخبر في جميع الأحوال ويزعم أن هذا لا يمسُّ جوهر اللغة وما كنا نريد مثل هذا الذي دعا إليه وإنما نريد الإصلاح.

وقدم الدكتور داود الجلبي إلى مجلس المبعوثان التركي لائحةً دعا فيها إلى اتخاذ الحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية المعروفة[50] وطبع الكتاب عام 1908م في استانبول باللغة التركية بعنوان: (إصلاح حروفة دائرة مجلس مبعوثانه لايحة) وقدم المؤلف خلاصة هذه الدعوة إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 1945م وطبعت الخلاصة في مطبعة حداد في الموصل عام 1945م[51] ويرى أن تيسير الكتابة العربية باستعمال الحروف اللاتينية[52] ويعترف بأنه أول من اقترح استبدال الحروف اللاتينية من الحروف العربية وكان قد طبع الدكتور

---

(47) الدراسات اللغوية في العراق: 154 ـ 155.

(48) مجلة المقتطف العدد 10 المجلد 20 (1896م) ص 738 ـ 752 والزهاوي ـ دراسات ونصوص: 96 والدراسات اللغوية في العراق: 189 ـ 192.

(49) المقتطف: المجلد 29 (1903م) ص 342 والدراسات اللغوية في العراق: 155.

(50) مجلة عالم الغد العدد 3 السنة الأولى (1945م) ص88 والمباحث اللغوية 72ـ73 والزحف على لغة القرآن) 85ـ86 والنقد الأدبي الحديث: 141.

(51) الدراسات اللغوية في العراق: 193.

(52) اقتراح الدكتور داود الجلبي ـ المقدمة.

الجلبي رسالة بالتركية عام 1326هـ يحث فيها الأتراك والعرب والإيرانيين على استعمال الحروف اللاتينية ووزعها على أعضاء مجلس المبعوثان وبعد 18 سنة استبدل الأتراك الحروف اللاتينية بالحروف العربية ونشر هذه الدعوة في جريدة العراق في بغداد عام 1928م وأوائل عام 1929م تم تقدَّم بهذه هذه الدعوة إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة[53].

وكان معروف الرصافي من أوائل الداعين إلى كتابة الحروف العربية بشكل منفصل ووضع حروف بدلاً من الحركات وكان ذلك في محاضراته التي ألقاها على مدرسي اللغة العربية في بغداد سنة 1921م ثم نشرت في كتاب أسماه: «الأدب العربي ومميزات اللغة العربية في أدوارها المختلفة الأدبية»[54] وأشار إلى أن صاحب هذه الدعوة تركي أخذها عن الدكتور إسماعيل حقي الميلاسي التركي[55].

ونشر القس حنا رحماني الموصلي مقالاً عنوانه «اللغة العربية ووسائط ترقيها»[56] ذكر فيه مقترحات تتعلق بتيسير النحو والصرف وكان يقترح حذفَ المثنى وتسكين أواخر الكلمات وعدم التزام الحركات.

وكان الأب أنستاس ماري الكرملي من الداعين إلى تبديل الحروف اللاتينية من الحروف العربية[57] وهو يرى أن الحروف العربية قاصرةٌ عن تأدية اللفظ وذكر أن النقص في الخط العربي هو الذي يجعل تعلم لغتها بعيدَ المنالِ عسيراً فدعا إلى إدخال حروف جديدة وهي (پ، چ، گ، ژ، ڤ)[58] فهو تارةً يقترح تبديل الحروف اللاتينية من الحروفِ العربية وأخرى يقترح إدخال حروف جديدة مع الحروف العربية الموجودة.

---

(53) المصدر السابق، والدراسات اللغوية في العراق: 193.

(54) طبع الكتاب أول مرة في بغداد عام 1922م وأعيد طبعه في مطبعة المعارف في بغداد عام 1952.

(55) الأدب العربي ومميزات اللغة العربية: 38 والدراسات اللغوية في العراق: 195.

(56) جريدة العراق في 2/ 6/ 1924م ص11.9 والدراسات اللغوية في العراق: 155.

(57) مجلة لغة العرب المجلد 7 ص350 ـ 3545.

(58) رسالة في الكتابة العربية المنقحة: والدراسات اللغوية في العراق: 196 ـ 198.

وقدم هاشم الحلي مقترحاً لكتابةِ الحروفِ بشكل منفصل ثابت وهو عنده تيسير تعلم العربية وتسهيل انتشارها[59].

ونشر محمد علي كمال الدين مجموعة مقالات في مجلة الروائع وجريدة العراق البغداديتين بعد سنة 1938م وجمعت هذه المقالات بعد ذلك في كتاب[60] وهو يدعو في كل ذلك إلى تسكين أواخر الكلمات وعدم التزام الحركات للتخلص من مساوىء الإعراب على حد زعمه لأن التسكين عنده أصلٌ والحركاتُ عارضةٌ ويدعو إلى جواز كسر حروف المضارعة[61] وإذا جردنا أواخر الكلمات من الحركات والتزمنا التسكين كما أراد جرجس الخوري أو حنا رحماني أو محمد علي كمال الدين، كيف نفهم مثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾[62]؟ من الفاعل؟ ومن المفعول؟ كانت أمثال تلك الدعوات ردّةً ودعوةً إلى العامية ما كان يراد بها خيرُ اللغة العربية فلم يكتب لها النجاح فهي دعوات ولدت ميتةً والحمد لله.

وتوالت المحاولات والدعوات الجادة الإصلاحية التي تتوخى تيسير اللغة العربية والنحو بخاصة على المتعلمين من ذلكَ ما نشرة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المعلم الجديد بعنوان: «مشكلات اللغة العربية وحلها»[63] وأشار بوجه الخصوص إلى مشكلات القواعد النحوية فقال: «أما قواعد النحو والصرف فإنَّ كثيراً منها يجب إصلاحه»[64] وكان يرى أنَّ هذه القواعد غير كاملة وتحتاج إلى استقراءٍ جديد.

وللدكتور مصطفى جواد دعوات في وقت مبكر لإصلاح العربية فقد نشر عام 1931م في مجلة لغة العرب[65] مقالاً دعا فيه إلى التيسير في تدريس العربية

---

(59) مجلة عالم الغد العدد: 3 السنة الأولى 1/12/1945م: ص: 88 ـ 90.

(60) طبع في مطبعة الحكيم سنة: 1961م.

(61) الدراسات اللغوية في العراق: 188 ـ 189.

(62) فاطر: 35/8.

(63) مجلة المعلم الجديد العدد الأول كانون الثاني 1940م ص98ـ110

(64) نفسه: 110 والدراسات اللغوية في العراق: 158.

(65) المجلد التاسع: 1931م ج2 ص81 ـ 93 والدراسات اللغوية في العراق: 222.

وتقديم المادة العلمية للطلاب على سنة التَّدَرُّج في الارتقاءِ ونَبّهَ على نقائصِ التدريس والتأليفِ في العربية[66]. وتصدى للرد على الدعوات التي تسترت بستار التيسير وما كان فيها من ذلك شيء فنشر مقالاً بعنوان «كيفية إصلاح العربية تصدى فيه للرد علي القس حنا رحماني ودعوته إلى حذف المثنى ثم دعا الدكتور مصطفى جواد إلى تعميم القياس على القاعدة وذلك بتعميم تطبيق القاعدة على الشواذ أيضاً وعدَّ كُلَّ مقيسٍ فصِيحاً وترك تعليل الإعراب في النحو فلا يعلل رفع الفاعل ونائبه ونصب المفعول والتمييز[67].

ودعا طه الراوي إلى تيسير العربية على المتعلمين في مقال نشره بهذا العنوان ولخص الإصلاح في أربعة مذاهب ويهمنا المذهب الثاني من تلك المذاهب وهو المذهب الذي اختاره الكاتب وأسماه مذهب التهذيب والتشذيب وإنّ أصحاب هذا المذهب يرون أن توضعَ كتبٌ حديثة لجمع فروع العربية وعلى مراحل متفاوتة يراعى فيها سن الناشئة وقابلياتهم جامعةً بين دفة التبويب وسهولة التعبير[68].

ونشر شاكر الجودي مقالاً ذكر فيه مقترحات تيسير النحو عام 1945م دعا فيه إلى حذف كان وأخواتها وإلحاقها بموضوع الحال وتعد(كان) تامةً وإلحاق المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر بالحال والمفعول الثاني لغيرها بالتمييز ومقترحات أخرى[69]. وهذه المقترحات في الحقيقة دعوة إلى العودة إلى النحو الكوفي لأن هذ المسائل من آراء الكوفيين.

وقد نبه الدكتور مصطفى جواد إلى أن اقتراحات شاكر الجودي إنما هي آراء الكوفيين واستشهد بكلام بعض النحاة على ذلك وردَّ بعض مقترحاته الأخرى وقد ردَّ بعضَ مقترحات الأستاذ شاكر الجودى الدكتور إبراهيم

---

(66) الدراسات اللغوية في العراق: 222

(67) مجلة لغة العرب المجلد التاسع: 1931 ج2 ص81.94.

(68) مجلة عامل الغد العدد 2 السنة الأولى 16/ 12/ 1944 ص42 ـ 43 والعدد 30 السنة الأولى 1/ 1/ 1945 ص74.75.

(69) مجلة المعلم الجديد ج2 السنة التاسعة سنة 1945م والدراسات اللغوية في العراق: 163.166.

السامرائي وكان آنذاك طالباً في الصف المنتهي من دار المعلمين العالية في بغداد فقال: عندما تكون (كان) تامةً فإنها تختلف كل الاختلاف عنها عندما تكون ناقصة وإن الخبر ركن في الجملة والحال فضلة فيها وشتان بينهما إذ يمكن حذف الفضلة ولا يمكن حذف الركن ثم قال: إنَّ كل اقتراح للتيسير من هذا القبيل إنما هو لزيادة تعقيد المشكلة إشكالاً وما كان يريد تخطي القواعد التي بذل كبار علماء النحو جهداً كبيراً في صياغتها ووصفها[70]. وللأستاذ عبد الحميد حسن دعوة لتيسير النحو[71].

ورأى الدكتور جميل سعيد أن الشكوى في النحو وكتبه لا تُزال إلا إذا أُعيدت كتابة النحو بشكلٍ جديد وذلك لأنَّ الذين كتبوا النحو أول الأمر كانوا في الغالب من الأعاجم وقد حشروا فيه من الأمور الكثيرة التي يعرفها العربي بفطرته كما أنَّ النحو كتبَ على لغة الشعر وللشعر ضرورات ولكن النحاة عدوا ذلك قاعدةً[72].

وفي عام 1948 نُشر كتابُ: «أصول تدريس اللغة العربية» للدكتور بديع شريف الذي دعا فيه مؤلفه إلى عدم الإثقال على الطالب وإرباكهِ بتفاصيل الأوزان والإعراب التقديري واللفظي واقترحَ جرَّ الممنوعِ من الصرفِ بالكسرةِ ونصبَ جمع المؤنثِ السالم بالفتحة[73] والكتاب في الأصل محاضرات ألقيت على طلاب دار المعلمين العالية في بغداد[74].

ودعا الدكتور طه حسين إلى تيسير النحو ونَسَبَ القُصورَ في اللغة إلى طرق التدريس القديمة التي لا تتفق مع ميولِ الطلبة ودعا إلى طرق تدريس مسيرة ولكن لم يوضح هذه الطرق[75].

---

(70) مجلة المعلم الجديد ج4 السنة التاسعة سنة 1945 ص265.

(71) القواعد النحوية ـ مادتها وطريقتها ـ المقدمة ـ الكتاب منشور في مطبعة العلوم القاهرة 1946م.

(72) مجلة المعلم الجديد العددان: 5 و6 لسنة 12 سنة 1948 بحث بعنوان: جولة في كتب النحو.

(73) أصول تدريس اللغة العربية: 24.

(74) الدراسات اللغوية في العراق: 150.

(75) جاء ذلك في مقال نشر في مجلة الآداب اللبنانية العدد «السنة الرابعة بعنوان: يَسِّروا النحو. وفي كتاب مستقل اسمه الثقافة في مصر ـ الدراسات اللغوية في العراق: 150.

ولعبد المتعال الصعيدي محاولة تقريب بين آراء إبراهيم مصطفى في «إحياء النحو» وأراء محمد أحمد عرفة في «النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر» في كتابه (النحو الجديد)[76].

ونشر الأستاذ أمين الخولي بحثين هما: الاجتهاد في النحو[77]. وهذا النحو[78] يدعو فيهما إلى تيسير النحو.

بعد النقد الذي وجه إلى مقترحات شاكر الجودي المنشورة عام 1945م أعاد الكاتب النظر فيها ونشرها في كتاب أسماه: «تشذيب نهج النحو فدعا إلى تغيير في بنية النحو كإلحاق أخوات (كان) بموضوع الحال وإلحاق عطف البيان بالبدل والنعت المقطوع بالنعت.

فاقترح حذف الأفعال الناقصة وإلحاقها بموضوع الحال فيكون اسم الفعل الناقص فاعلاً له وخبره حالاً. كما اقترح حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وعدّ مفعولهما الأول مفعولاً به والثاني حالاً.

واقترح أيضاً موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر فيعد مفعولها الأول مفعولاً به والثاني تمييزاً.

واقترح حذف موضوعات المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله وتجمع كلها في موضوع واحد هو: وصف الفعل[79].

وهذه المقترحات ـ فيما أرى ـ دعوة للأخذ بالمذهب الكوفي باستثناء بعضها ـ وفي النحو الكوفي تيسير كبير على الطلبة في النحو وهذا ما نبه إليه الدكتور مصطفى جواد في مقال نشره بعنوان (النحو الكوفي وفائدته في تيسير القواعد النحوية) ويرى أن النحو الكوفي يَتَّسِمُ بالتيسير وطلب إعادة النظر في قواعد النحو المعقدة على هدي من النحو الكوفي الميسر وأشار إلى أن اعتبار

---

(76) الدراسات اللغوية في العراق: 150.

(77) قدمه إلى مؤتمر المستشرقين في إستانبول عام 1950م.

(78) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول المجلد 7 لسنة 1944م ص29ـ68.

(79) مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق المجلد 25 (1950م) ص597 ـ 598 والدراسات اللغوية في العراق: 172.

خبر (كان) وأخواتها والمفعول الثاني لظن وأخواتها منصوبين على الحالية إنما هو رأي كوفي كما أن اعتبار المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة مرفوعاً لا مبنياً في محل نصب نحو كوفي والأخذ به سبيل التيسير[80].

أما المقترحات المصرية في تيسير النحو فقد تصدى لها الباحث العراقي الشيخ محمد جواد الجزائري ونقدها ورفضها جملةً وتفصيلا[81] وهو يرى أن التيسير الذي ارتأته اللجنة يفوّت على المتعلم الفائدة ويوجب عليه عناءً لا يطيقه[82].

ودعا محمد علي الكردي إلى إعراب الأسماء الستة بالحركات لا بالحروف وإعراب الجمع المذكر السالم والملحق به بالحركات المقدرة لا بالحروف والاستغناء عن عطف البيان وإلحاقه بالبدل[83] وعدَّ ذلك تيسيراً.

وجه الدكتور مهدي المخزومي «دعوةً جادة في إصلاح العربية» في مقال نشره في مجلة المعلم الجديد[84] عام 1954م بهذا العنوان حيث دعا إلى إصلاح جذري لا يكفيه تنسيق الموضوعات القديمة ولا الإخراج الجميل ولا المعالجة السطحية بالطرق الاستنتاجية أو الاستقرائية إذ لا ينفع تجديد الأسلوب إذا كان الموضوع المدروس متعفناً بالياً لأن المصطلحات التي استعملها الباحثون في القرن الثامن الهجري لم تعد تلائم الذوق الحديث وقد عزا تعقيد النحو إلى تأثير الفلسفة والمنطق واستعرض محاولات التيسير من عهد ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) ومروراً بإبراهيم مصطفى وأمين الخولي ودعا إلى الأخذ بالنحو الكوفي واتباع نهج مدرسة الكوفة النحوية[85].

---

(80) مجلة المعلم الجديد ج3 مايس (1950م) السنة 13 صن 49.39 والدراسات اللغوية في العراق: 173 ـ 174.

(81) نقد المقترحات المصرية في تيسير العلوم العربية: 19 ـ 161.

(82) نفسه: 160 ـ 161 والدراسات اللغوية في العراق: 174 ـ 176.

(83) مجلة المجمع العلمي العراقي ج2 السنة 2 (1951م) ص178 ـ 385 والدراسات اللغوية في العراق: 176 ـ 177.

(84) ج1 السنة 18 (1954م) ص29.23.

(85) نفسه: 23 ـ 29 والدراسات اللغوية في العراق: 177.178.

وقدم الدكتور المخزومي في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه عام 1953م من جامعة القاهرة دراسة وافية عن مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو وطبع الكتاب في بغداد عام 1954م ودعا في خاتمتها إلى الاستفادة من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره على نحو ما فعل أمين الخولي بالدعوة إلى الأخذ بما تركه لنا السلف سواء أكانوا بصريين أو كوفيين وعدم الاقتصار على مذهب واحد لأن البصريين قصروا الأخذ على قبائل معينة[86] ولأن أبا عمرو بن العلاء (ت 154هـ) قال: (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير)[87]

ودعا الدكتور المخزومي أيضاً إلى إعادة النظر في تصنيف المرويات عن القبائل والتفريق بين ما يروى عن قريش وما يروى عن القبائل الأخرى مثل أسد وهذيل وتميم وغيرها والرجوع إلى المصادر التي رجع إليها الأوائل وسيكون في مقدمتها القرآن الكريم وقراءاته السبع والعشر وغيرها لأنها مبنية على لهجات العرب. وإبعاد الأقيسة والتعليلات والتأويلات المتكلفة[88].

لقد شخص الدكتور المخزومي الداء ووضع الدواء وقد وافقه على رأيه الدكتور مصطفى جواد والأستاذ عبد الحميد حسن وفيَ بعض مقترحات شاكر الجودي رجوع إلى النحو الكوفي. وقد تابع الدكتور المخزومي دعوته هذه وعززها بخطوة عملية عندما أصدر كتابه «في النحو العربي ـ نقد وتوجيه» عام 1964م واتبعه بالقسم الثاني منه «في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق» عام 1966م[89] والكتاب في الأصل محاضرات ألقاها على طلاب كلية الآداب جامعة الملك سعود بالرياض وكلية الآداب ـ جامعة بغداد وكنتُ واحداً ممن استفادوا منه وانتفعوا به عندما كنتُ أُعدُّ رسالة الدكتوراه في كلية الآداب جامعة بغداد خلال الفترة 1980ـ1984م. فقد وجدَ الدكتور المخزومي لكثير من مشكلاتِ

---

(86) مدرسة الكوفة: 397.

(87) الاقتراح: 50.

(88) مدرسة الكوفة: 408 ـ 410.

(89) طبع الأول في بيروت عام 1964م والثاني في القاهرة عام 66 وأعيدت طباعتهما مراراً

النحو حلولاً سهلة خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل قياساً على العوامل الطبيعية فألزموا الناسَ قواعد هي من نتاج النظر العقلي وحده وأهملت الحلولُ التي هي أجدر بالرعاية في المباحث اللغوية ولذلك تعقدت مسائل النحو وصعب فهمها على الطلاب خصوصاً الشداة والمبتدئين الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم ولم يتيسر لهم الاطلاع على كلام العرب وكلام أئمة النحو كالخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ) من البصريين والكسائي (ت 189هـ) والفراء (ت 107هـ) من الكوفيين.

ولا يلتزم الدكتور المخزومي في حل مشكلات النحو مذهباً معيناً من مذاهب النحو وإنما يضع أمامه المذهبين البصري والكوفي ويتخير منهما ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة سواء أكان القائل به بصرياً أم كوفياً أم كان محسوباً على أحد المذهبين من البغداديين والأندلسيين والشاميين والمصريين وسواء أكان صاحب الرأي المختار متقدماً أم متأخراً لا يهمه من كل أولئك إلا الرأي الصالح لأن يعمل به في سهولة لا يخالطها تكلف بشرط ألا تجافية طبيعة اللغة[90]

وفي عامي 1955 و1956 نشر الأستاذ كمال إبراهيم بحثاً بعنوان: «انحطاط العربية في العراق ـ أسبابه وعلاجه» ذكر فيه أن دراسة العربية في وقت نشر المقال دراسة نظرية في الغالب أقرب إلى أن تكون علماً يتدارس الكتب منها والجمود على قواعد معينة وقوالب ميتة وانتقد الكتب الموضوعة بين أيدي الطلاب لما فيها من تعقيدات ثم انتقد وجود باب الاشتغال وباب التنازع في مثل تلك الكتب والتفصيلات التي لا ضرورة لها من الإعلال والإبدال ودقائق التصريف وحشد الاصطلاحات النحوية والفلسفية فيها مما لا يكاد يدرك الطالب مثله في مثل عمره. وشكا من وجود كتب قديمة بين أيدي الطلاب أُلغيت وأُلّفت كتبٌ أحدث منها وعدَّ مثل تلك الكتب تضع الحدود والسدود بين الدراسة النحوية والدراسة الأدبية بينما وضع النحو مستنبطاً من كلام العرب وشعرهم ونثرهم. وكان النحوي في العصور الأولى من أئمة الأدب ومن أفصح

(90) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ـ المقدمة بقلم الأستاذ مصطفى السقا: 10.9.

فصحاء العرب كأبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) والخليل (ت 175هـ) وأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ) والأصمعي (ت 216هـ) وغيرهم ثم أخذ هذا العلم بالضعة وعدل به عن سبيله بما دخله من الأساليب الأعجمية والتراكيب المنطقية والمصطلحات الفلسفية والتعليلات الوهمية التي خرجت به عما وجد له ووضع من أجله وابتعد عن الدراسة الأدبية[91]. ودعا الأستاذ كمال إبراهيم إلى أن تسير الدراسة النحوية مع الذوق وتجري مع الطبع وتسير على أساليب القول الدائر والتعبير السهل[91]. وكان يرى ضرورة البحث في وجوه الإصلاح الميسرة وأسباب التيسير الممكنة. ففي المرحلة الابتدائية يتمرن التلاميذ على جمل قصيرة تشتمل على الجمل الفعلية والاسمية تصاغ من بيئتهم وأعمالهم ومرئياتهم ومن هذه الجمل يتم التوصل إلى موضوعات النحو تدريجياً. وفي المرحلة المتوسطة تدرس قواعد العربية بيسر عن طريق التفريق بين الجمل الفعلية والاسمية وحروف الربط ويكفي أن يميز الطالب في هذه المرحلة بين المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها واسم إن وأخواتها والأسماء المنصوبة واستعمال الحروف كالنواصب والجوازم[92].

ونشر الدكتور مصطفى جواد بحوثاً عالج فيها مشكلات اللغة العربية والوسائل التي رأى فيها حلاً لتلك المشكلات. فقد قدم بحثاً إلى المؤتمر الأول للمجامع العلمية المنعقد في دمشق عام 1956م بعنوان (وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها) وذكر في مقدمته أن مشكلات اللغة العربية لا تزال عسيرةً صعبة الحل ولا بد من البحث عن طرق جديدةٍ لتطويرها وذكر تلك المشكلات ومن بينها مشكلة النحو والصرف[93] ـ وعاد إلى الموضوع نفسه مرة أخرى وعالج مشكلة اللغة العربية في بحث أسماه: «المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية» وأشار في هذا البحث الذي نشر على شكل كتاب إلى

---

(91) مجلة الأستاذ المجلد الرابع ص 30.28 والدراسات اللغوية في العراق: 181.183.

(92) مجلة الأستاذ المجلد الخامس ص151 ـ 153 والدراسات اللغوية في العراق: 183.184.

(93) ينظر في كتاب المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية: 123 ـ 157 ومجلة العلوم العدد 9 السنة الأولى والدراسات اللغوية في العراق: 184 ـ 185.

مشكلات اللغة العربية العسيرة ومنها مشكلة النحو والصرف المتفرعة وعزا أسبابها إلى الجمود وعدم الاجتهاد ودعا إلى عرض القواعد على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة وما كان يرى الجمود على أقوال قدماء النحاة وكأنها مقدسة لا تناقش بل دعا إلى مناقشتها[94] وذكر أمثلة للجمود منها أسماء الأفعال المرتجلة وأبدى فيها رأياً خلاصته أنها أفعال جامدة وبعضها في طور التطور من الجمود إلى التصرف، وأن الأسماء الموصولة مأخوذة من أسماء الإشارة بإضافة (ال) التعريف ثم أبدى آراءً أخرى في الابتداء بالنكرة وفي الأفعال اللازمة والمتعدية فذكر أن الأصلَ التعدي في الأفعال واللزوم طارىء وقال: إن هذه أمثلة للإبداع في النحو والتجديد فيه ثم ذكر أن علمَ المعاني يدخلُ في المباحث النحوية وأن فصله عن النحو سبَّبَ اختلالاً فاحشاً لأن منطق تركيب الكلام معتمد عليه[95]. ونبه الدكتور مصطفى جواد إلى أن سبب صعوبة فهم النحو والصرف والنفور منهما الاعتماد على النحو البصري وإهمال النحو الكوفي ومن هنا أتاه الجمود وصار عند الكثير من المعاصرين غاية لا وسيلة وهذا أمر يؤسف عليه أشد الأسف ومن الحق أن في نحو الكوفيين آراءً كثيرة تفضل آراء البصريين وينبغي للغة العصر الانتفاع بها ونشرها.

إن اختيار المذهب البصري في النحو والصرف في مدارس العرب في العصر الحاضر كان من أسباب استصعاب المادة ومن بواعث النفور منها وذلك لكثرة ما فيه من تأويل وتعليل وتشدد ولم يأتِ المؤلفون المعاصرون بجديد، فكتاب «النحو الواضح» مثلاً قبل بعض التعريفات القديمة على علاتها فالتعريفات جاثمة على صدر النحو والأسماء النحوية فيها من الغرابة ما يدعو الدارس الناشىء إلى الاستغراب[96] ومشكلة الصرف عنده أشد تعقيداً من مشكلة النحو.

فإن اللغات سارت من التجسيد إلى التجريد أي من الماديات إلى

---

(94) المباحث اللغوية في العراق: 7.

(95) نفسه: 9 وينظر في الدراسات اللغوية في العراق: 184 ـ 186.

(96) المباحث اللغوية في العراق: 11 ـ 13 والدراسات اللغوية في العراق: 185 ـ 186

المعنويات بينما جعل البصريون المصدر أصلَ المشتقات وهو من التجريد وأنكر الدكتور مصطفى جواد وجود (المطاوعة) في لغة العرب، وأنكر أن تقول العرب كسرت العود فانكسر وحطمته فتحطم بل تقول: كسرت العود وحطَّمته وكسِرَ العودُ وحُطِّمَ[97].

ونقول لأستاذنا المرحوم مصطفى جواد نسوق لك قول المنخل اليشكري:

فـدفـعْـتُـهـا فـتـدافـعـت مشيَ القطاةِ إلى الغديرِ[98]

فما قولك في ذلك؟ ومن سمع حجة على من لم يسمع.

وأشار الدكتور مصطفى جواد إلى خسران آخر هو جهل الصرفيين أن أكثر أوزان أسماء الآلة والأداة استعمالاً هو (فِعال) وأنه حري بالقياس من (مِفعَل ومِفْعَال ومِفْعَلة) لخفته وسهولته وَقِدَمِهِ ولا يرى أن يسمى المصدر الصناعي بالمصدر لأن المصدر يعمل عمل فعله وهذا لا يفعل ولا فعلَ له في الغالب كالإنسانية والجاهلية والفاعلية والمفعولية والزوجية ودعا إلى تسميته بـ(اسم يائي) أو (اسم نسبي) أو (اسم إضافي).

وعنده أن من الأمور التي أورثتِ العربية وهناً واضطراباً النسبة المزعوم رد الجمع فيها إلى المفرد فيقال مثلاً دَوْلي ويراد به النسبة إلى الجمع ولكنه يجوز النسبة إلى الجمع كقول العرب قديماً فلان الشعوبي وقولهم حديثاً الحقوقي وكقول الجاحظ (ت 255هـ) (الملوكي) ومنه كتاب (التصريف الملوكي) لإمام الصرفيين ونابغتهم ابن جني[99].

وفي عام 1957م أصدر الدكتور عبد الرحمن أيوب كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي» قرر فيه أن عمله كان محاولة متواضعة جاءت بعد تدريسه النحو في دار العلوم فأدركَ أن كثيراً من العباراتِ النحوية تحتاج إلى توضيح

---

(97) المباحث اللغوية في العراق: 16.

(98) الشعر والشعراء: 1/317.

(99) المباحث اللغوية في العراق 15ـ30 والدراسات اللغوية في العراق: 186 ـ 188.

ويعزو سبب التعقيد إلى تأثر النحو بالفلسفة ثم يعرض باختصار المسائل النحوية ويناقشها وما خرج عن النحو في إطاره العام بل أراد إصلاحه من الداخل فبدأ بالتعريفات ثم تحدث عن تقسيم الكلمة والعلامات الإعرابية ويذهب إلى أن (ليس) أداة نفي وليست فعلاً ناقصاً والذي غرَّ النحاة بها وحملهم على ذلك قبولها تاء الفاعل فتقول لستُ قائماً كما تقول قمتُ بينما لا تقبل شروط الفعل الأخرى التي ذكرها النحاة[100].

وهو يرى أن قولنا قمران مثنى قمر، أما دلالته على الشمس والقمر فتلك مسألة أخرى تسالم عليها النحاة ومثله الصحران والفراتان والأبوان وتلك من المصطلحات القاموسية لا من قواعد اللغة[101] وهو يدعو إلى الأخذ بمصطلح المسند والمسند إليه الذي ينتهي بنا إلى عدم التفريق بين الفاعل ونائبه والمبتدأ ولا يمنع تقديم الفاعل على فعله وعنده أن محمداً فاعل في قولنا قام محمد وهو فاعل في قولنا محمد قام[102].

فالدكتور عبد الرحمن أيوب يبقي على البناء النحوي ويحاول ترميمه من الداخل وتلك دعوة تختلف عن دعوة الدكتور مهدي المخزومي والدكتور مصطفى جواد والأستاذ عبد الحميد حسن والأستاذ أمين الخولي بالعودة إلى النحو الكوفي.

ونشر الأستاذ إبراهيم مصطفى وآخرون كتاب (تحرير النحو العربي)[103] الذي تضمن قواعد النحو مع التيسير الذي قرره مجمع اللغة العربية في القاهرة[104] وجاء الكتاب وفق ما أسسه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي تأثر بابن مضاء القرطبي (ت 592هـ).

---

(100) دراسات نقدية في النحو العربي: 20 ـ 21 والنحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 474 ـ 477.

(101) دراسات نقدية في النحو العربي: 36 والنحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 476 ـ 477.

(102) دراسات نقدية في النحو العربي: 242 ـ 243 والنحو العربي ومناهج التأليف والتحليل: 477 ـ 478.

(103) طبع الكتاب في دار المعارف بمصر عام 1958م.

(104) الدراسات اللغوية: 150.

وأصدر الدكتور تمام حسان كتابه (مناهج البحث في اللغة) عام 1955م حمل فيه على التقليديين بإخضاعهم النحو للفلسفة والمنطق الأرسطي ويشير إلى دعوة ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في تخليص النحو من المنطق[105].

وفي عام 1958م أصدر كتابه الآخر: (اللغة بين المعياريَّة والوصفية) متأثراً بدعوة ابن مضاء القرطبي لدراسة النحو دراسة وصفية[106].

وألف الدكتور أحمد عبد الستار الجواري كتابَهُ (نحو التيسير) ونشره في بغداد[107] عام 1962م وهو محاولة أخرى لتيسير النحو وقال في صدر كتابه: (إنَّ أية محاولة لتيسير النحو لا بدَّ أَنْ تقوم على الفهمَ الواعي لأساليب الدراسة القديمة... وينبغي أن يكون عمل الدارسين والباحثين العود بهِ إلى سابق طبيعته... وأول ما ينبغي أن يطرق من الأبواب هو تفهّم أُصوله وربطها بأساليب البحث العلمي[108]...) فكان الدكتور الجواري يدعو إلى دراسة النحو في صورتهِ الأولى دراسةً علمية واعية عميقة لا تغفل عن الغاية[109] وكان يدعو النحاة إلى ترسم تركيب القرآن وأن ينحوا نحوه ولا بد لمن يتصدى للنحو بعدما بلغته العربية من اتساع الرقعة وما أصاب أهلها من بعد العهد بفصيحها وبليغها أن يلوذ بأسلوب القرآن[110] وكان يدعو أيضاً إلى إعداد الذين يقومون على تدريسه فهو عنده أهم من تيسير المنهج وكان يرى الوصل بين علوم العربية[111]. وعالج مع تيسير النحو معنى النحو والنحو والإعراب والموقف من نظرية العامل ومذهب ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) وينقد منهج النحو فيتعرض للأمثلة المصنوعة ويضرب لها أمثلةً ويتحدث عن البناءِ والإعراب وعلامات الإعراب

---

(105) مناهج البحث في اللغة: 14-29.

(106) اللغة بين المعيارية والوصفية: 6

(107) نشرته جمعية نشر العلوم والثقافة في بغداد عام 1962 وأعاد المجمع العلمي العراقي نشره عام 1984.

(108) نحو التيسير: 6-7.

(109) نفسه: 11.

(110) نفسه: 12.

(111) نفسه: 15.

والممنوع من الصرف ويدرس الجملة العربية وهو يرى (أن تيسير النحو إنما يكون بالتخفيف من قواعد الإعراب وبالعمل على دمج تلك القواعد الإعرابية بقواعد نظم الكلام وإلغاء الأقسام والفروع التي تشتت ذهن الدارس فلا يكون المسند إليه مبتدأ مرة وفاعلاً مرة أخرى ونائب فاعل واسماً لكان مرة أخرى ونحو ذلك في هذه التقاسيم التي لا تغني في ضبط قواعد الإعراب ولا تفيد في فهم طبيعة التركيب[112] وكان يهتم بالطريقة التي تتبع والأسلوب الذي تعرض به المادة ويجلّى به الموضوع ويدعو إلى فقه العربية فقهاً يقوم على الذوق والفهم معاً[113].

ودعا الأستاذ عبد الحميد حسن إلى الاعتماد على المذهب الكوفي في التطوير والتيسير في مقال بعنوان: «المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير»[114] قدمه في مؤتمر الدورة 32 المنعقد في المجمع العلمي العراقي في بغداد عام 1965م.

وأصدر الدكتور أحمد عبد الستار الجواري كتابه (نحو القرآن) عام 1974م دعا فيه إلى الاهتمام بنحو القرآن والرجوع إلى أسلوبه ويراه من أفضل أساليب التيسير وأراد من النحاة أن يرشحوا تركيب القرآن وما رآهم فعلوا ذلك جهلاً بوظيفة النحو تارةً وإدلالاً في الخوض في لجج شتى تارةً أخرى وافتناناً بهذا الجديد الغريب الذي طلع عليهم وهو المنطق تارة ثالثة[115]. وفي عام 1974م أيضاً صدر كتابه الآخر (نحو الفعل). ودعوة الدكتور الجواري إلى التيسير ترميم من الداخل مع البقاء على البناء القائم ولكنها دعوة إلى تخليصه من الشوائب.

وأصدر الدكتور شوقي ضيف عام 1982م كتابه تجديد النحو متأثراً بكتاب الرد على النحاة لأبي مضاء القرطبي الذي حققه عام 1947 ونشره وبالصيحات

---

(112) نحو التيسير: 138.

(113) نفسه: 139.

(114) الدراسات اللغوية في العراق: 150 والبحوث والمحاضرات ـ مؤتمر المجمع العلمي العراقي والمجمع اللغوي المصري في بغداد عام 1965م الدورة 32 بغداد 1966.

(115) نحو التيسير: 12 ـ 13.

التي ارتفعت لتيسير النحو[116] وكان هو من بين الساعين إلى تيسير النحو عندما قدم قبل هذا الكتاب مشروعاً عام 1977م إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة لتيسير النحو فأحيل المشروع إلى لجنة الأصول التي أقرت شطراً منه واعتمد المجمع قرارها في سنة 1979م[117] وفي كتابه (تجديد النحو) طور ذلك المشروع وزاد عليه وأعاد تنسيق النحو تنسيقاً جديداً فألغى الإعراب التقديري والمحلي ومتعلق الظرف والجار والمجرور وإلغاء عمل (أنِ) المصدرية وإلغاء العلامات الفرعية ودعا إلى حذف بعض الزوائد وما يقال في وجود تقديم المبتدأ أو تقديم الخبر أو حذف أحدهما وما شاكل ذلك[118]. ولكنه اختصر النحو اختصاراً مخلاً كما فعل في باب المبتدأ والخبر مثلاً[119] وهكذا سار في موضوعات النحو يسعى إلى ترميمه من الداخل مع البقاءِ على البناءِ القائم.

وفي عام 1986م أصدر الدكتور شوقي ضيف كتابه الآخر: (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً) ذكر فيه بعض من ألف في مطولات النحو ومختصراته وعد تلك المختصرات على طريق التيسير للدارسين وذكر جهود المتأخرين في حركة التيسير وما نهض به الأستاذ إبراهيم مصطفى بتأليفه كتاب (إحياء النحو) ومن جاءَ بعده من الباحثين وأشار إلى مقترحاته التي قدمها إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة وذكر جهوده في كتابه (تجديد النحو) وبين منهجه في ذلك الكتاب وأقسامه باختصار[120]. كان هذا النشاط العلمي في حركة تيسير النحو في العصر الحديث متأثراً بكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) فقد كان كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى صدًى لكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي وتوالت البحوث والكتب في هذا السبيل وما زال في الكلام متسع.

---

(116) تجديد النحو: 3.

(117) نفسه: 3 ـ 5.

(118) تجديد النحو: 11 ـ 41.

(119) نفسه: 137! ـ 144.

(120) تيسير النحو التعليمي: 65 ـ 75.

مصادر البحث

1 ـ القرآن الكريم

2 ـ **ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية** تأليف معاذ السرطاوي دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ط1 ـ عمان 1408هـ ـ 1988م.

3 ـ **الاتجاهات الحديثة في النحو** مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية ـ دار المعارف بمصر 1958م.

4 ـ **إحياء النحو** تأليف الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ لجنة التأليف والنشر ـ القاهرة ـ 1937م

5 ـ **الأدب العربي ومميزات اللغة العربية في أدوارها المختلفة الأدبية** تأليف معروف الرصافي مطبعة المعارف ط 2 ـ بغداد ـ 1952م.

6 ـ **إصلاح حروف دائرة مجلس مبعوثان (باللغة التركية)** ـ الدكتور داود الجلبي ـ إستانبول 1908م.

7 ـ **أصول تدريس اللغة العربية** لبديع شريف تحقيق أحمد ناجي القيسي ـ مطبعة الصباح ـ بغداد ـ 1948م.

8 ـ **الاقتراح** لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ط1 طرابلس ـ جروس برس ـ 1988م.

9 ـ **اقتراح الدكتور داود الجلبي الموصلي تيسير الكتابة العربية وضبط قراءتها باستعمال الحروف اللاتينية** ـ مطبعة آل حداد ـ الموصل ـ 1945م.

10 ـ **البحوث والمحاضرات** ـ مؤتمر المجمع العلمي العراقي والمجمع اللغوي المصري في بغداد عام 1965م الدورة 32 المجمع العلمي العراقي ـ بغداد ـ 1966م.

11 ـ **البسيط في شرح الكافية** ـ لركن الدين الحسن بن محمد الأستراباذي ـ (ت 745هـ) دراسة وتحقيق الدكتور حازم سليمان الحلي ـ كلية الآداب جامعة بغداد ـ آلة كاتبة ـ 1984م.

12 ـ **تجديد النحو** للدكتور شوقي ضيف ـ ط3 دار المعارف بمصر ـ 1990م.

13 ـ **تحرير النحو** لإبراهيم مصطفى وآخرين ـ دار المعارف بمصر ـ 1958م.

14 ـ **تشذيب منهج النحو** ـ تأليف شاكر الجودي ـ مطبعة المعارف ـ بغداد ـ 1949م.

15 ـ **تيسير العربية على المتعلمين** لمحمد علي كمال الدين ـ مطبعة الحكيم بغداد ـ 1961م.

16 ـ **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج جديد** للدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر ـ القاهرة ـ 1986م.

17 ـ **تيسيرات لغوية** للدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ـ 1990م

18 ـ **الحجة في القراءات السبع** لابن خالويه (ت 370هـ) تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ط2 ـ دار الشرق ـ بيروت ـ 1397هـ ـ 1977م.

19 ـ **الخصائص** لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق محمد علي النجار ـ طبعة دار الكتب المصرية ـ 1952ـ1956م.

20 ـ **الخليل رائد علم الصوت** بحث للدكتور حازم الحلي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق العدد 68 المجلد 2 ص195ـ236.

21 ـ **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن** للفراء تأليف المختار أحمد ديرة ـ دار قتيبة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ 1991م.

22 ـ **دراسات نقدية في النحو العربي** للدكتور عبد الرحمن أيوب ـ مكتبة الأنكلو مصرية ـ 1957م.

23 ـ **الدراسات اللغوية في العراق** ـ للدكتور عبد الجبار جعفر القزاز ـ دار الرشيد ـ بغداد ـ 1981م.

24 ـ **دروس في كتب النحو** للدكتور عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ 1975م.

25 ـ **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ـ تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ـ بيروت ـ 1978م.

26 ـ **الزحف على لغة القرآن** لأحمد عبد الغفور عطار ـ بيروت ـ 1966م.

27 ـ **الزهاوي** ـ دراسات ونصوص لعبد الحميد رشودي ـ بيروت ـ 1966م.

28 ـ **شرح المفصّل** ليعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ) إدارة الطباعة المنيرية بمصر ب.ت.

29 ـ **الشريف الرضي وجهوده النحوية** للدكتور حازم الحلي ط2 ـ دار الشؤون الثقافية ـ وزارة الإعلام ـ بغداد ـ 1410هـ ـ 1990م.

30 ـ **الشعر والشعراء** لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) تحقيق دي غويه ط3 ـ بيروت ـ 1983م.

31 ـ **العين** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهمي السامرائي ـ دار الرشيد ـ بغداد ـ 1980م ـ 1985م.

32 ـ **في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق** ـ للدكتور مهدي المخزومي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ 1966م.

33 ـ **في النحو العربي** ـ نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي منشورات المكتبة العصرية ط1 ـ بيروت ـ 1964م.

34 ـ **القواعد النحوية** ـ مادتها وطريقتها ـ عبد الحميد حسن ـ القاهرة ـ 1946م.

35 ـ **كتاب سيبويه** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ـ بولاق القاهرة ـ 1316هـ.

36 ـ **كتاب سيبويه** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تحقيق عبد السلام هارون ـ دار العلم القاهرة 1966م ـ 1977م.

37 ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها** تأليف مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ 1974م.

38 ـ **الكوفيون والقراءات** للدكتور حازم الحلي ط1 ـ دارالشؤون الثقافية ـ بغداد ـ 1989م.

39 ـ **اللغة بين المعيارية والوصفية** للدكتور تمام حسان ـ القاهرة ـ 1958م.

40 ـ **المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية** للدكتور مصطفى جواد ط2 ـ بغداد ـ 1965م.

41 ـ **مجلة الآداب** ـ بيروت ـ العدد 11 السنة 4.

42 ـ **مجلة الأستاذ** ـ بغداد ـ المجلد 4 السنة 1955 والمجلد 5 السنة 1956م.

43 ـ **مجلة عامل الغد** ـ بغداد.

44 ـ **مجلة العلوم** ـ بيروت العدد 9 ـ السنة الأولى.

45 ـ **مجلة لغة العرب** ـ بغداد.

46 ـ **مجلة المجمع العلمي العراقي** ج2 السنة 2 لسنة 1951م.

47 ـ **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق** (مجمع اللغة العربية بدمشق) ـ دمشق.

48 ـ **مجلة مجمع فؤاد الأول (مجمع اللغة العربية)** ـ القاهرة ـ المطبعة الأميرية ـ 1951م.

49 ـ **مجلة المعلم الجديد** ـ بغداد.

50 ـ **مجلة المقتطف** المجلد 29/ 1904م ـ القاهرة.

51 ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن** لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ) ـ دار الحياة ـ بيروت ـ 1384هـ ـ 1964م.

52 ـ **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** للدكتور مهدي المخزومي مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ـ 1958م.

53 ـ **المزهر** لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ب.ت.

54 ـ **معاني القرآن** للأخفش الأوسط تأليف سيعد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ) تحقيق فائز فارس ـ الكويت ط2 ـ 1401هـ ـ 1981م.

55 ـ **معاني القرآن** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي وجماعته ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ 1955 ـ 1972م.

56 ـ **نحو التيسير** ـ دراسة ونقد منهجي للدكتور أحمد عبد الستار الجواري مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ بغداد ـ 1984م.

57 ـ **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل** للدكتور شعبان عوض محمد العبيدي ـ منشورات جامعة قاريونس في ليبيا ـ 1989م.

58 ـ **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** لمحمد أحمد عرفة ـ مطبعة السعادة ـ 1937م.

59 ـ **النقد الأدبي الحديث في العراق** للدكتور أحمد مطلوب ـ معهد البحوث والدراسات العالمية ـ القاهرة ـ 1968م.

60 ـ **نقد المقترحات المصرية في تيسير اللغة العربية** للشيخ محمد الجواد الجزائري ـ مطبعة دار النشر والتأليف ـ النجف ـ 1951م.

61 ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية** لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ط1 مطبعة السعادة مصر ـ 1327هـ.